

يحظر النشر حتى: 9:30 (توقيت دبي)، 4 يناير 2011

## مؤشر PMI لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة

نمو الطلبات الجديدة يشهد ارتفاعاً خلال ديسمبر، في حين وصلت تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى معدل لها على مدار الدراسة.

### تلخيص

في تعليقه على دراسة مؤشر الأداء الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة قال سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين بمجموعة HSBC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

"تشير القراءة الأخيرة لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI إلى استمرار التحسن في الأوضاع الاقتصادية. إن الزيادة في حجم الطلبات الجديدة أمر مشجع إلا أنني لازلت أرى هذا على أنه تعافي غير كاف لاستعادة الزخم.

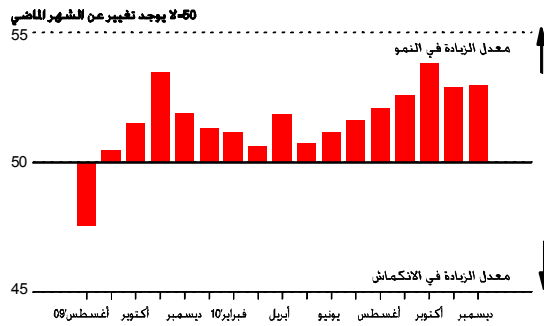
"رغم وجود بعض الزيادة في أسعار المنتجات، فإنه، ليس من المرجح، أن تكون كافية لتعويض زيادة مستلزمات الإنتاج."

### النقاط الرئيسية

- نمواً ملحوظاً في النشاط وحجم الأعمال الجديدة.
- تسارعاً طفيفاً في خلق الوظائف الجديدة.
- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأعلى وتيرة لها على مدار الدراسة.

### لمحة تاريخية

مؤشر PMI لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة



واصل القطاع الاقتصادي الإماراتي غير النفطي اتساعه خلال الشهر الأخير من العام، مع نمو ملحوظ في حجم الإنتاج والطلبات الجديدة إلى جانب ارتفاع معدلات خلق الوظائف الجديدة بوتيرة متواضعة. ومن ناحية أخرى، ساهمت أوضاع الطلب المتنامي إلى جانب أسعار الصرف غير المواتية في وصول تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى معدل لها على مدار الدراسة.

فقد سجل مؤشر HSBC للأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI) في الإمارات العربية المتحدة الذي يجري تعديله بصورة دورية، وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير النفطي، ارتفاعاً طفيفاً بنحو 53.0 نقطة في ديسمبر وهي لقراءة قريبة جداً من تلك التي سجلها في نوفمبر حيث كان بلغ 52.9 نقطة، الأمر الذي يشير إلى تحسن قوي آخر في أوضاع القطاع.

وقد شهدت مستويات النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص الإماراتي غير النفطي ارتفاعاً قوياً في ديسمبر، على الرغم من تراجع معدل النمو إلى أدنى مستوى له خلال ثلاثة أشهر. وقد أكدت الشركات بأن التحسن الذي شهده النشاط الإنتاجي كان نتيجة للتحسن الذي شهدته الأعمال الجديدة الأخرى. كما شهدت واردات الشركات الجديدة زيادة قوية وبوتيرة متسارعة منذ شهر نوفمبر. وعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى تحسن الطلب الخارجي خلال الشهر، إلا أنها تشير أيضاً إلى أن الطلب المحلي لا يزال العامل الرئيسي لنمو الطلبات الجديدة. ووفقاً لما أكدته أعضاء اللجنة، فإن تحسن أوضاع السوق والمنتجات المبتكرة والحملات التسويقية القوية هي المسبب الرئيسي لهذه الزيادة في الطلب.

كما أن قيام قيام شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي بزيادة أعداد الموظفين وزيادة نشاط الشراء ومخزون مستلزمات الإنتاج بوتيرة أكثر تسارعاً خلال شهر ديسمبر بشكل انعكاساً واضحاً للزيادة في حجم الطلب. وقد شهدت معدلات التوظيف والمشتريات زيادة طفيفاً، بينما شهد معدل المخزون زيادة تعد الأسرع على مدار الدراسة (رغم أن الزيادة كانت طفيفاً).

وقد أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى أن حجم العمل لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي لا تزال تحت السيطرة، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي شهدتها مستويات الطلب. وقد واصلت تراكمات الأعمال تراجعها، وإن كان ذلك بمعدل طفيف بعد الأضعف منذ بدء الدراسة منذ سبعة عشر شهراً. وبشكل عام، كان الموردون قادرين على مواجهة الطلب المتزايد، حيث شهد متوسط المهل الزمنية المستغرقة في التسليم تراجعاً وصل إلى أعلى وتيرة له على مدار خمسة أشهر.

وقد عمل تحسن أوضاع العمل على تشجيع شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي على زيادة رواتب وأجور العاملين لديها خلال ديسمبر. وقد شهدت تكاليف العمل زيادة طفيفاً وذلك بعد التراجع الطفيف الذي شهدته في الشهر الماضي. وقد زادت أسعار الشراء أيضاً خلال فترة الدراسة السابقة، وكانت ملحوظة بشكل أكبر. وقد زاد تضخم أسعار الشراء بمعدل كبير كان الأقوى على مدار الدراسة، حيث ربط المشاركون في الدراسة ذلك بزيادة أسعار المواد الخام وأسعار الصرف غير المواتية. وبوجه عام، فإن الزيادة التي شهدتها أسعار مستلزمات الإنتاج تعتبر الأقوى.

كذلك، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي بزيادة أسعارها خلال ديسمبر، وذلك لحماية هامش الربحية لديها في مقابل التكاليف المتزايدة لمستلزمات الإنتاج، وكذلك للاستفادة من تحسن الطلب. وبالتالي، شهدت الأسعار زيادة طفيفاً بعد التراجع الطفيف الذي شهدته خلال شهر نوفمبر.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

**HSBC**

سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين لمنطقة الخليج  
هاتف: 971-4-423-6925  
بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

تشارلز كلارك، مدير أول، إتصالات الشركة  
هاتف: 971-4-423-5640  
بريد إلكتروني: charleswclarke@hsbc.com

آيمي بيترز، مدير أول، إتصالات الشركة  
هاتف: 971-4-423-5608  
بريد إلكتروني: aimeepeters@hsbc.com

**ماركيت**

كارولين لوميلي، إتصالات الشركة  
هاتف: +44-20-7260-2047  
بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

جيما ولاس، خبير اقتصادي  
هاتف: +44-1491-461-075  
بريد إلكتروني: gemma.wallace@markit.com

**ملاحظات للمحررين:**

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى / أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض.

لا تقوم ماركيت بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من وقت لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دوريًا عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشاركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ [economics@markit.com](mailto:economics@markit.com).

**HSBC**

تتخذ مجموعة إنتش إس بي سي القابضة (ش.م.ع.)، الشركة الأم لمجموعة HSBC، من العاصمة البريطانية لندن مقراً لها. وتخدم المجموعة عملائها في مختلف أنحاء العالم عبر 8,000 مكتباً منتشرة في 87 دولة وإقليماً، في أوروبا ومنطقة آسيا - حوض المحيط الهادي والأمريكتين والشرق الأوسط وإفريقيا. وتعتبر شركة HSBC، التي بلغت قيمة أصولها كما هي موقوفة بتاريخ 30 يونيو 2010 نحو 2,418 مليار دولار أمريكي، إحدى كبرى مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية في العالم. ويتم تسويق تلك الخدمات والترويج لها تحت شعار "بنك العالم المحلي".

**نبذة عن ماركيت "Markit":**

ماركيت "Markit"، شركة دولية رائدة في مجال خدمات المعلومات المالية يعمل بها أكثر من 1,900 موظف. وتقدم الشركة بيانات مستقلة وتقييمات وإعدادات تجارية لجميع فئات الأصول من أجل تعزيز الشفافية، وتقليل المخاطرة، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتشمل قائمة عملاء الشركة أهم المشاركين الرئيسيين في سوق المال. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [www.markit.com](http://www.markit.com).

**نبذة عن مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIs):**

تغطي دراسات مؤشرات الأداء الاقتصادي الآن 26 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك المجموعة الأوروبية "Eurozone" ومجموعة بريك BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). وقد أصبحت مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIs™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للاتجاهات الاقتصادية [www.markit.com/economics](http://www.markit.com/economics).

جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمؤشر الأداء الاقتصادي لشركة HSBC الواردة هنا مملوكة لمجموعة ماركيت المحدودة. يحظر أي استخدام غير مصرح به بما في ذلك وليس قاصراً على: النسخ، التوزيع؟ والنشر، أو أي طريقة يتم من خلالها أي استخدام للبيانات الواردة هنا دون الحصول على الموافقة المسبقة من ماركيت. لا تتحمل ماركيت أية مسؤولية أو التزام أو تعهد فيما يتعلق بالمحتويات أو المعلومات ("البيانات") المذكورة في هذا التقرير أو تلك المتعلقة به، إضافة إلى أي أخطاء أو أوجه عدم دقة أو حذف أو تأخير في البيانات أو عن أي إجراءات تتخذ اعتماداً على ما ورد في هذا التقرير. ولن تكون ماركيت مسؤولة بأي حال من الأحوال عن أية أضرار عرضية؟ خاصة؟ أو أضرار لاحقة تنجم عن استخدام البيانات. ماركيت Markit، ومؤشر الأداء الاقتصادي PMI جميعها علامات تجارية مملوكة لمجموعة ماركيت.